معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أثر الهزات النقدية وغير النقدية على الاقتصاد الفلسطيني

ديفيد كوبهام

2012

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أثر الهزات النقدية وغير النقدية على الاقتصاد الفلسطيني

ديفيد كوبهام

2012

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

جواد ناجي، جهاد الوزير، رجا الخالدي، رضوان شعبان، سمير حليلة (أمين الصندوق)، صبري صيدم، غانية ملحيس، غسان الخطيب (نائب الرئيس)، لانا أبو حجلة، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم، محمد مصطفى، نافذ الحسيني، نبيل قسيس (الرئيس)، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps/

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أثر الهزات النقدية وغير النقدية على الاقتصاد الفلسطيني

ديفيد كوبهام

2012

أثر الهزات النقدية وغير النقدية على الاقتصاد الفلسطيني

الباحث: **د. ديفيد كوبهام، جامعة هاريوت وات**

المراجعة والتقييم: نعمان كنفاني، مدير الابحاث في ماس
محمد عطاالله، سلطة النقد الفلسطينية

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) – البنك الأسلامي للتنمية (IDB) – صندوق الاقصى

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2012
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-15-7

تقديـــــــم

شهد الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 1995 هزات قوية قلما تعرض لها أي اقتصاد أو دولة في العالم. ويرجع ذلك بالأساس الى رزوح هذا الاقتصاد تحت الاحتلال الاسرائيلي طويل الامد، ذو الطابع الكولونيالي والاستيطاني، الذي فرض مناخا محبطا للتنمية، وكرس سياساته واجراءاته وممارساته اليومية لتهميش الاقتصاد الفلسطيني. لذا تمت دراسة هذه الهزات بالعلاقة مع شدة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حركة العمل أو على درجة الإغلاق (القيود على حركة السلع والبضائع بين المناطق الفلسطينية الآهلة أو مع العالم الخارجي). كما تمت دراسة الهزات الاقتصادية القوية بالعلاقة مع التحولات في تدفق المساعدات الخارجية. ولقد تمكنت هذه الدراسات من توضيح درجة حساسية الاقتصاد الفلسطيني تجاه تلك المتغيرات الخارجية، وقدمت توصيات مفيدة لأصحاب القرار.

والدراسة التي بين أيدينا، والتي اعدها البروفيسور ديفيد كوبهام، تتناول تحليل أثر الهزات النقدية، في الدول الثلاث التي يستخدم الفلسطينيون عملاتها، على أداء الاقتصاد الفلسطيني. وهذا مجال مهم لم يتم تسليط الضوء عليه أو دراسته بشكل معمق وشامل في السابق. إضافة إلى تحليل أثر الهزات النقدية، تسعى الدراسة إلى توضيح أثر العوامل الحقيقية (أي غير النقدية) التي سبقت الإشارة إليها، على الاقتصاد. وتقوم الدراسة بوضع مؤشر بسيط لقياس أثر كلا النوعين من الهزات على المتغيرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

تشكل هذه الدراسة خطوة أولية مهمة وضرورية للتعرف على الأثر الدقيق للهزات النقدية في كل من الاردن واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على الاقتصاد الفلسطيني، وللمساعدة في وضع سياسات وقائية للنظام النقدي الفلسطيني الحالي، ولمساعدة دوائر صناعة القرار في الوصول إلى موقف مدروس تجاه النظام النقدي المستقبلي للدولة الفلسطينية.

ومع نشر هذه الدراسة، أود أن أتوجه بالشكر إلى البروفيسور كوبهام على دراسته القيمة، التي تفتح الباب امام معرفة افضل لمخاطر النظام النقدي الحالي على اداء الاقتصاد الفلسطيني، ولخيارات الانتقال الى نظام نقدي ملائم ومستقر مستقبلا. كما نود ان نشكر محافظ سلطة النقد الفلسطينية وخبرائها على اهتمامهم بالدراسة وملاحظاتهم القيمة بشأن نتائجها.

د. سمير عبد الله
المديـــــر العـــام

الملخص التنفيذي

الاقتصاد الفلسطيني، اي اقتصاد الفلسطينين في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو اقتصاد غير طبيعي واقتصاد غيرعادي: اقتصاد قائم في مساحة صغيرة تخترقها المستوطنات والمواقع العسكرية الاسرائيلية والحواجز والطرق المخصصة للمستوطنين. وهو أيضاً اقتصاد دون عملة خاصة به ودون سياسة نقدية بالتالي. واقتصاد تواجه فيه موازنة السلطة الفلسطينية قيوداً صارمة. وغالبا ما تجد هذه السلطة نفسها مضطرة الى تبني أولويات تختلف عن الأولويات التقليدية للاقتصاد الكلي (الماكرو).

قام باحثون في الآونة الأخير بتحليل الخيارات الاستراتيجية الماكرو وخيارات السياسة النقدية الممكنة او المثلى للدولة الفلسطينية المستقبلية (إنظر على سبيل المثال[1]). أما فيما يتعلق بالعقبات الماضية والحالية التي يواجهها الاقتصاد فلقد تم التركيز على اثر سياسات الاغلاق والقيود التجارية التي تفرضها اسرائيل والتي تؤثر على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية (إنظر على سبيل المثال[2]). وعملت الدراسات المختلفة على تحليل التماوجات في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الفلسطيني بتأثير هذه القيود. ولكن نادرا ما تم التطرق إلى أثر التحولات في السياسات النقدية في الدول التي يستخدم الفلسطينيون عملاتها على اقتصاد الضفة والقطاع. كذلك نادرا ما جرى قياس اثر التحولات في البيئة الاقتصادية الكلية (الماكرو) على الاقتصاد. هذا الاهمال للأبعاد (الماكرو) يبدوا غريباً نظراً لأن الاقتصاديين يفترضون عادة أن الاقتصاد يتأثر بالحوافز النقدية والعوامل الاقتصادية الكلية. ولكن يبدو أن تعدد العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية من جهة، ومحدودة البيانات المتوفرة التي لا تزيد على مراقبات لمدة 14 –15 سنة، يمكن أن يفسر هذا التجاهل.

---

[1] See, for example, Arnon and Spivak, (1996). Erickson von Allmen and Fischer, (2001). Cobham, (2004). Beidas and Kandil, (2005). Wazir, Atallah and Sarsour, (2011).

[2] See, for example, Kanaan, (1998). Diwan and Shaban, (1999). World Bank, 2006; IMF, (2001).

تقدم هذه الدراسة محاولة لتعريف العوامل الاقتصادية التي تقف وراء التماوجات الكلية (الماكرو) في الاقتصاد الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى اليوم. والهدف هو تقديم جردة تاريخية ومرجع يمكن للباحثين الذين يدرسون أوالية التحويل (transmission mechanism)، أو الذين يسعون الى تقييم مزايا ومثالب خلق عملة فلسطينية، أن يستخدموه. وتهدف الدراسة أيضاً إلى إلقاء الضوء على الأهمية النسبية للسياسات النقدية الخارجية في التأثير على الاقتصاد الفلسطيني، هذا فضلا عن تقييم أثر الهزات البرانية غير النقدية، مثل سياسة الاغلاق الاسرائيلية، على الاقتصاد. على انه يجدر بنا التنويه منذ البداية أن قصور ونقص الموثوقية في البيانات (الداتا) قد يحول دون التحليل ودون الوصول الى نتائج قاطعة.

تبدأ الدراسة بتقديم عرض تاريخي سريع للتحولات في مناخ السياسات النقدية، أي في السياسات النقدية في الدول التي تصدر العملات الثلاث التي تستخدم في الضفة الغربية وقطاع غزة (الشيكل و الدولار والدينار الاردني). ونقوم هنا دراسة التحولات في سعر صرف الشيكل مع الدولار. أما بالنسبة لسعر صرف الدولار مع الدينار فإن العلاقة بينهما كانت ثابتة تقريبا على امتداد فترة الدراسة.في القسم الثاني سوف نسعى إلى وضع مؤشر عام يجمع تأثير السياسات النقدية لهذه العملات الثلاث على الاقتصاد الفلسطيني. وكبقية المؤشرات التي سوف نستخلصها في هذه الدراسة فإن هذا المؤشر سيكون سيكون على شكل رقم صحيح له قيمة تتراوح بين ناقص 3 (أقصى درجات التشدد في االمتغيرات النقدية) و+3 (أقصى درجات التوسع النقدي).

القسم الثالث من الدراسة يتناول الهزات البرانية غير النقدية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني. ندرس هنا التحولات في المساعدات الخارجية إلى جانب التماوج في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وعجز الموازنة (الذي يتم تمويلة بالاقتراض من المصارف المحلية). بعد هذا نلقي نظرة على أثرالاغلاق وغيرة من أشكال التقييد التي فرضتها اسرائيل خلال الفترات المختلفة على التجارة الداخلية والخارجية. كما نأخذ بعين الاعتبار التقييد على حركة العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. وبالاضافة

الى هذا نأخذ بعين الاعتبار ايضا الأثر المباشر لتحولات الطلب الكلي في الاقتصاد الاسرائيلي (كما هو مقاس في فجوة الانتاج) على الاقتصاد الفلسطيني. هذا الأثر هو أثر مباشر ويختلف عن الأثر غير المباشر الذي يأتي من السياسة النقدية الاسرائيلية. أثرهذه القيود بمجموعها سيتم التعبير عنه بمؤشر بسيط تتراوح قيمته بين −5 و +5.

القسم الرابع يدرس تطور النشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع على ضوء القوى النقدية الخارجية والهزات البرانية غير النقدية التي جرت دراستهما في القسمين الثاني والثالث على التوالي. ويتم هنا التركيز بشكل خاص على أثر هذه الهزات على الناتج المحلي الاجمالي وعلى الطلب وعلى الانتاج. ونسعى هنا إلى الاجابة على السؤال التالي: هل كان النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة حساساً تجاه تحولات العوامل النقدية الخارجية والهزات البرانية غير النقدية؟

في الفقرة الخامسة نقوم بتلخيص الدراسة واستخلاص النتائج على النحو التالي: هدفت الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر وتحكم التحولات في الاقتصاد الفلسطيني الكلي (الماكرو) وتوثيق هذه التحولات والآثار بالارقام والداتا المتوفرة منذ العام 1995. من السهل نسبياً تعريف العوامل النقدية الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد ولكن من الصعب تكميم الاثر السلبي للعوائق التي تفرضها اسرائيل مثل الاغلاق والحد من تدفق العمال. كما من الصعب ايضاً تحديد وتقييم الاثر النسبي للهزات النقدية الخارجية على الاقتصاد. ولكن، على الرغم من ان الهزات والعوامل غير النقدية يتوقع لها ان تلعب دوراً سلبياً اكبر على النمو الطويل المدى للاقتصاد، الا ان البراهين التي تم تقديمها في هذه الدراسة تقترح أيضاً ان التحولات قصيرة المدى في الاقتصاد الفلسطيني يجب تفسيرها بالهزات (والقيود) النقدية وغير النقدية في آن معاً.اي ان الهزات النقدية لعبت، وما زالت تلعب، دوراً في الهزات والتحولات التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني.